

مرسوم رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠

**بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة
جمهورية اليونان بشأن الإعفاء من متطلبات التأشيرة لحاملي
جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة أو الخاصة سارية المفعول**

نحن تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى وثيقة التصديق الصادرة في العشرين من شهر ربيع الأول عام ١٤٤١
هجرية ، الموافق للسابع عشر من شهر نوفمبر عام ٢٠١٩ ميلادية ،
وعلى اقتراح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية اليونان
بشأن الإعفاء من متطلبات التأشيرة لحاملي جوازات السفر الدبلوماسية
والخدمة أو الخاصة سارية المفعول ، الموقعة بمدينة الدوحة بتاريخ
٢٠١٩/٥/٢ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً
للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم .
ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

قيم بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٧ / ٧ / ١٤٤١ هـ
الموافق : ٢ / ٣ / ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

بين

حكومة دولة قطر

وحكومة جمهورية اليونان

بشأن

الاعفاء من متطلبات التأشيرة

لحاملي

جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة أو الخاصة سارية المفعول

إن كلا من حكومة دولة قطر وحكومة جمهورية اليونان، ويشار إليهما فيما يلي بكلمة "الطرفين"،

إذ ترغبان في تعزيز العلاقات الثنائية بينهما،

وإذ يضعان في الاعتبار تقوية علاقات الصداقة القائمة بينهما وتسهيل سفر رعايا أي من الطرفين إلى أراضي الطرف الآخر، من الذين يحملون جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة أو الخاصة سارية المفعول،

فقد اتفقتا على ما يلي:

مادة (1)

(1) يُعفى رعايا جمهورية اليونان من حملة جوازات السفر الدبلوماسية أو جوازات الخدمة سارية المفعول، والذين هم ليسوا أعضاء في البعثتين الدبلوماسية أو القنصلية لجمهورية اليونان في دولة قطر أو ليسوا ممثلين لجمهورية اليونان في المنظمات الدولية التي تتخذ من أراضي دولة قطر مقراً لها، من شرط الحصول على تأشيرة للدخول، والمرور عبر،

والإقامة في، ومغادرة أراضي دولة قطر، وذلك لمدة تسعين (90) يوماً (مجتمعة أو متفرقة) خلال أي فترة مائة وثمانين (180) يوماً ابتداء من تاريخ الوصول.

(2) يُعفى رعايا دولة قطر من حملة جوازات السفر الدبلوماسية أو جوازات السفر الخاصة سارية المفعول، والذين هم ليسوا أعضاء في البعثتين الدبلوماسية أو القنصلية لدولة قطر في جمهورية اليونان أو ليسوا ممثلين لدولة قطر في المنظمات الدولية التي تتخذ من أراضي جمهورية اليونان مقراً لها، من شرط الحصول على تأشيرة للدخول، والمرور عبر، والإقامة في، ومغادرة أراضي جمهورية اليونان، وذلك لمدة تسعين (90) يوماً (مجتمعة أو متفرقة) خلال أي فترة مائة وثمانين (180) يوماً ابتداء من تاريخ أول دخول إلى أراضي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية شينغن.

(3) لا يُسمح بمزاولة أي نشاط مدفوع الأجر إلا بعد الحصول على تصريح خاص بذلك يصدر وفقاً للتشريعات الوطنية المرعية لدى كل طرف على حده.

مادة (2)

(1) لا تعفي هذه الاتفاقية رعايا أي من الطرفين من حملة جوازات السفر الدبلوماسية والخدمة والخاصة سارية المفعول، والذين هم أعضاء في البعثة الدبلوماسية أو القنصلية التابعة للطرف المعني في أراضي الطرف الآخر، أو الذين يمثلون ذلك الطرف لدى المنظمات الدولية التي تتخذ من أراضي الطرف الآخر مقراً لها، من شرط الحصول على تأشيرة دخول لاعتمادهم بواسطة الدولة المستقبلة قبل وصولهم إلى أراضيها.

(2) لا تعفي هذه الاتفاقية أفراد أسر الأشخاص المذكورين في الفقرة 1، والذين يشكلون جزءاً من أسرهم ويحملون جوازات سفر دبلوماسية أو خدمة أو خاصة سارية المفعول، من شرط الحصول على تأشيرة دخول صادرة من الدولة المستقبلة قبل وصولهم إلى أراضيها.

(3) تصدر الدولة المستقبلة التأشيرات المذكورة في الفقرتين 1 و2 وفقاً لتشريعاتها الوطنية.

مادة (3)

يجوز، للأفراد المذكورين في المادتين (1) و(2) من هذه الاتفاقية دخول، وعبر، ومغادرة إقليم دولة الطرف الآخر من خلال جميع المعابر الحدودية المفتوحة لحركة المرور الدولية.

مادة (4)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على التزامات الأفراد المشار إليهم في المادة (1) والمادة (2) أعلاه تجاه احترام قوانين الدولة المستقبلة.

مادة (5)

لا تؤثر هذه الاتفاقية على حق السلطات المختصة لأي من الطرفين بأن ترفض الدخول لأراضي دولتها أو تمنع إقامة الأشخاص غير المرغوب فيهم أو الذين يعجزون عن استيفاء الشروط السارية المفعول للدخول والإقامة.

مادة (6)

(1) يتبادل الطرفان عينات من جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة والجوازات الخاصة من خلال القنوات الدبلوماسية خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ استلام آخر إشعار خطي يخطر بموجبه كل طرف الطرف الآخر، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاته الداخلية ذات الصلة طبقاً للمادة (10).

(2) إذا قام أي طرف بتعديل جوازات السفر الدبلوماسية أو جوازات الخدمة أو الجوازات الخاصة، فإنه يتعين عليه القيام بتزويد الطرف الآخر، دون تأخير عبر القنوات الدبلوماسية، بعينات من تلك الوثائق. كما يطبق الطرفان المعايير الآلية التي توصي بها منظمة الطيران المدني الدولية لقراءة وثائق السفر.

(3) يخطر الطرفان بعضهما الآخر، دون تأخير، بأي تغييرات في تشريعاتهما الوطنية بشأن إصدار جوازات السفر الدبلوماسية وجوازات الخدمة وجوازات السفر الخاصة.

(4) يخطر الطرفان بعضهما البعض دون تأخير من خلال القنوات الدبلوماسية في حالة فقدان أو سرقة أو انتهاء صلاحية أي جواز سفر دبلوماسي أو جواز خدمة أو جواز سفر خاص.

مادة (7)

(1) يجوز لأي طرف أن يعلق، بشكل كلي أو جزئي، تنفيذ هذه الاتفاقية لأسباب تتعلق بالأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة.

(2) يجب إخطار الطرف الآخر خطياً بتعليق تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال القنوات الدبلوماسية في غضون مدة لا تزيد عن خمسة عشر (15) يوماً قبل دخول ذلك التعليق حيز التنفيذ.

(3) لا يؤثر تعليق تطبيق هذه الاتفاقية على حقوق رعيا أي من الطرفين المذكورين في المادتين (1) و(2) من هذه الاتفاقية، والموجودين سلفاً في إقليم دولة الطرف الآخر.

(4) يتعين على الطرف الذي يقوم بتعليق تنفيذ هذه الاتفاقية إخطار الطرف الآخر خطياً من خلال القنوات الدبلوماسية لدى الغائه ذلك التعليق خلال مدة لا تزيد عن اثنين وسبعين (72) ساعة قبل دخول هذا الإجراء حيز التنفيذ.

مادة (8)

يجوز تعديل هذه الاتفاقية من خلال الموافقة الخطية المشتركة للطرفين. ويدخل أي تعديل حيز النفاذ وفقاً للإجراء المنصوص عليه في المادة (10) الخاص بدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.

مادة (9)

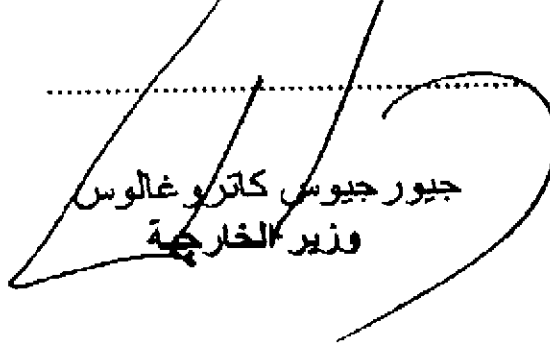
أي خلافات بين الطرفين بخصوص تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية تتم تسويتها من خلال القنوات الدبلوماسية.

مادة (10)

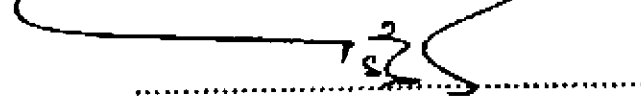
تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد مرور ثلاثين (30) يوماً من تاريخ استلام آخر إشعار خطي يخطر بموجبه كل من الطرفين أحدهما الآخر، من خلال القنوات الدبلوماسية، باستكمال إجراءاته الداخلية ذات الصلة، وتظل الاتفاقية سارية المفعول حتى يتم إنهاؤها من قبل أي من الطرفين بموجب إشعار خطي مسبق مدته ثلاثة (3) أشهر يسلم للطرف الآخر من خلال القنوات الدبلوماسية.

وُقعت في مدينة...الدوحة...بتاريخ 2019/09/01، من نسختين أصليتين باللغات العربية واليونانية والإنجليزية، ولجميع النصوص ذات الحجية. وفي حالة الاختلاف في التفسير يتم الاحتكام إلى النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن / حكومة جمهورية اليونان


جيور جيوسي كاتروغالوس
وزير الخارجية

عن / حكومة دولة قطر



محمد بن عبدالرحمن آل ثاني
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR
AND
THE GOVERNMENT OF THE HELLENIC REPUBLIC
ON
EXEMPTION FROM VISA REQUIREMENT
FOR HOLDERS OF
VALID DIPLOMATIC, SERVICE OR SPECIAL PASSPORTS

The Government of the State of Qatar and the Government of the Hellenic Republic,
hereinafter referred to as "the Parties".

desiring to intensify their bilateral relations,

considering their interest in strengthening their existing friendly relations and with a view to
facilitating travel of nationals of the one Party, holders of valid diplomatic, service or special
passports, to the territory of the other Party,

have agreed as follows:

Article 1

(1) Nationals of the Hellenic Republic holding valid Greek diplomatic or service passports, who are not appointed to the diplomatic mission or consular posts of the Hellenic Republic in the State of Qatar or who are not representatives of the Hellenic Republic to international organizations having their seat in the territory of the State of Qatar, shall be exempt from the visa requirement to enter, transit through, stay in and leave the territory of the State of Qatar for up to ninety (90) days (in one or several periods) in any hundred and eighty (180) days period, beginning on the day of arrival.

(2) Nationals of the State of Qatar holding valid Qatari diplomatic or special passports, who are not appointed to the diplomatic mission or consular posts of the State of Qatar in the

Hellenic Republic or who are not representatives of the State of Qatar to international organizations having their seat in the territory of the Hellenic Republic, shall be exempt from visa requirement to enter, transit through, stay in and leave the territory of the Hellenic Republic for up to ninety (90) days (in one or several periods) in any hundred and eighty (180) days period, following the date of the first entry into the territory of one of the signatories to the Schengen Agreement.

(3) The exercise of paid activities, for which a work permit is required under the national legislation of the Parties, is not permitted.

Article 2

(1) This Agreement does not exempt nationals of either Party holders of valid diplomatic, service or special passports who are appointed to the diplomatic mission or consular posts of that Party to the territory of the other Party or are representatives of that Party to international organizations having their seat in the territory of the other Party from the requirement to obtain a visa for accreditation by the receiving State prior to their arrival at its territory.

(2) This Agreement does not exempt the family members of the persons mentioned in paragraph 1 who form part of their household and are holders of valid diplomatic, service or special passports, from the requirement to obtain a visa by the receiving State prior to their arrival at its territory.

(3) The receiving State shall issue the visas mentioned in paragraphs 1 and 2 in accordance with its national legislation.

Article 3

The individuals mentioned in Articles 1 and 2 of this Agreement may enter, transit through and leave the territory of the State of the other Party at all border crossing points open to international passenger traffic.

Article 4

This Agreement shall not affect the obligation of the individuals referred to in Article 1 and 2 above to respect the laws of the receiving State.

Article 5

This Agreement shall not affect the right of the competent authorities of either Party to refuse entry or prohibit the stay to those persons declared undesirable or who fail to meet the conditions in force for entry and residence in the territory of their States.

Article 6

- (1) The Parties shall exchange specimens of their diplomatic, service and special passports through diplomatic channels within thirty (30) days after the date of receipt of the last written notification by which a Party informs the other, through diplomatic channels, about the completion of its relevant internal procedures in accordance with Article 10.
- (2) If a Party modifies its existing diplomatic, service or special passports, it shall provide the other Party without delay through diplomatic channels, with specimens of these documents. The Parties shall apply the standards for machine -readable travel documents recommended by the International Civil Aviation Organization (ICAO).
- (3) The Parties shall notify each other without delay of any changes in their national legislation regarding the issuance of diplomatic, service and special passports.
- (4) In the case of loss, theft or invalidation of a diplomatic, service or special passport, the Parties shall notify each other without delay, through diplomatic channels.

Article 7

- (1) Either Party may suspend, either in whole or in part, the implementation of this Agreement for reasons of national security, public order or public health.
- (2) The other Party shall be notified in writing of the suspension of the implementation of this Agreement through diplomatic channels, no later than 15 calendar days prior to the entry into effect of such measure.
- (3) The suspension of the implementation of this Agreement shall not affect the rights of nationals of either Party mentioned in Articles 1 and 2 of this Agreement who are already present in the territory of the State of the other Party.
- (4) The Party that has suspended the implementation of the Agreement shall notify the other Party in writing through diplomatic channels of the revocation of the suspension of the implementation of the Agreement, no later than seventy-two (72) hours prior to entry into effect of such measure.

Article 8

This Agreement may be amended by mutual written consent of the Parties. Any amendments shall enter into force in accordance with the procedure provided for in Article 10 for the entry into force of the Agreement.

Article 9

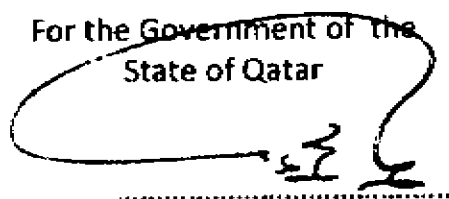
Any differences regarding the interpretation or the application of this Agreement shall be settled between the Parties through diplomatic channels.

Article 10

This Agreement shall enter into force thirty (30) days after the date of receipt of the last written notification by which a Party informs the other, through diplomatic channels, about the completion of its relevant internal procedures. It shall remain in force until terminated by either Party upon a three - month prior written notice to the other Party through diplomatic channels.

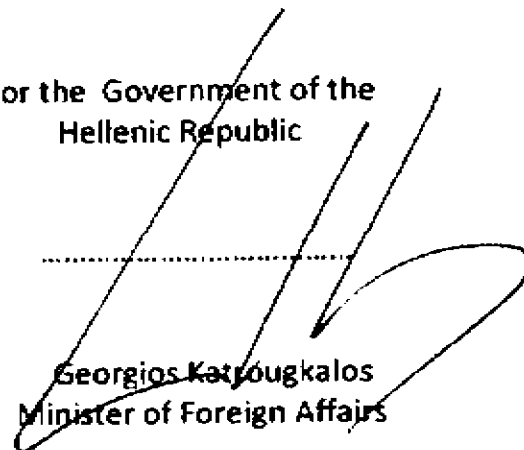
Signed inDoha....., on 02/05/2019 in two originals, each in the Greek, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence in the interpretation the English text shall prevail.

For the Government of the
State of Qatar



Mohammed bin Abdulrahman Al-Thani
Deputy Prime Minister and Minister of Foreign Affairs

For the Government of the
Hellenic Republic



Georgios Katrougkalos
Minister of Foreign Affairs

ΣΥΜΦΩΝΙΑ
ΜΕΤΑΞΥ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ
ΚΑΙ
ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗΣ ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ
ΓΙΑ ΤΗΝ ΑΠΑΛΛΑΓΗ ΥΠΟΧΡΕΩΣΗΣ ΘΕΩΡΗΣΕΩΣ ΕΙΣΟΔΟΥ
ΓΙΑ ΤΟΥΣ ΚΑΤΟΧΟΥΣ ΕΝ ΙΣΧΥ ΔΙΠΛΩΜΑΤΙΚΩΝ, ΥΠΗΡΕΣΙΑΚΩΝ Η Η ΕΙΔΙΚΩΝ
ΔΙΑΒΑΤΗΡΙΩΝ

Η ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΟΥ ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ
ΚΑΙ
Η ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ

Εφεξής αποκαλούμενα ως «τα Μέρη»,

Επιθυμώντας τη διεύρυνση των διμερών τους σχέσεων,

Λαμβάνοντας υπόψη το ενδιαφέρον τους προς ενίσχυση των υφιστάμενων φιλικών σχέσεων μεταξύ τους και απασκοπώντας στη διευκόλυνση της μετακίνησης των υπηκόων του Κράτους του ενός Μέρους, κατόχων ισχυρών διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών διαβατηρίων στην επικράτεια του Κράτους του άλλου Μέρους

Συμφώνησαν τα ακόλουθα:

Άρθρο 1

- (1) Υπήκοοι του Κράτους του Κατάρ, κάτοχοι εν ισχύ Καταρινών διπλωματικών ή ειδικών διαβατηρίων, οι οποίοι δεν έχουν τοποθετηθεί στη διπλωματική αποστολή ή προξενικές αρχές του Κράτους του Κατάρ στην Ελληνική Δημοκρατία ή οι οποίοι δεν εκπροσωπούν το Κράτος του Κατάρ σε διεθνείς οργανισμούς με έδρα στην επικράτεια της Ελληνικής Δημοκρατίας, θα εξαιρούνται από την υποχρέωση θεώρησης εισόδου για την είσοδο, διέλευση, παραμονή και αναχώρηση από την επικράτεια της Ελληνικής Δημοκρατίας για διάστημα έως ενενήντα (90) ημερών (σε μία ή περισσότερες περιόδους) σε οποιαδήποτε περίοδο εκατόν ογδόντα (180) ημερών, με έναρξη την ημέρα της πρώτης εισόδου στο Χώρο Schengen.
- (2) Υπήκοοι της Ελληνικής Δημοκρατίας, κάτοχοι εν ισχύ Ελληνικών διπλωματικών ή υπηρεσιακών διαβατηρίων, οι οποίοι δεν τοποθετούνται σε διπλωματική αποστολή ή σε προξενικές αρχές της Ελληνικής Δημοκρατίας στο Κράτος του Κατάρ ή οι οποίοι δεν εκπροσωπούν την Ελληνική Δημοκρατία σε διεθνείς οργανισμούς που έχουν την έδρα τους στην

επικράτεια του Κράτους του Κατάρ, απαλλάσσονται από την υποχρέωση έκδοσης θεώρησης εισόδου για την είσοδο, διέλευση, παραμονή και αναχώρηση από την επικράτεια του Κράτους του Κατάρ έως ενενήντα (90) ημερών (σε μία ή περισσότερες περιόδους) σε οποιαδήποτε περίοδο εκατόν ογδόντα (180) ημερών, με έναρξη την ημέρα άφιξης.

- (3) Η άσκηση μισθωτών δραστηριοτήτων από υπηκόους των Κρατών των Μερών, για τις οποίες απαιτείται άδεια εργασίας, σύμφωνα με την εθνική νομοθεσία των Μερών, δεν επιτρέπεται.

Άρθρο 2

- (1) Η παρούσα Συμφωνία δεν απαλλάσσει τους υπηκόους του ενός ή του άλλου Μέρους, κατόχους εν ισχύ διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών διαβατηρίων οι οποίοι τοποθετούνται στην διπλωματική αποστολή ή προξενικές αρχές αυτού του Μέρους στην επικράτεια του άλλου Μέρους ή είναι αντιπρόσωποι αυτού του Μέρους σε διεθνείς οργανισμούς οποίοι έχουν την έδρα τους στην επικράτεια του άλλου Μέρους από την υποχρέωση απόκτησης θεώρησης εισόδου για διαπίστευση από το Κράτος υποδοχής πριν την άφιξή τους στην επικράτειά του.
- (2) Η παρούσα Συμφωνία δεν απαλλάσσει τα μέλη της οικογένειας των ατόμων που αναφέρονται στην παράγραφο 1 του παρόντος άρθρου, που αποτελούν μέλη της οικογένειας τους και είναι κάτοχοι εν ισχύ διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών διαβατηρίων, από την υποχρέωση απόκτησης θεώρησης εισόδου από το Κράτος υποδοχής πριν την άφιξή τους στην επικράτεια του.
- (3) Το Κράτος υποδοχής θα εκδώσει τις θεωρήσεις εισόδου που αναφέρονται στις παραγράφους 1 και 2 σύμφωνα με την εθνική του νομοθεσία.

Άρθρο 3

Τα άτομα που αναφέρονται στα Άρθρα 1 και 2 της παρούσας Συμφωνίας δύνανται να εισέρχονται, διέρχονται και αποχωρούν από την επικράτεια του Κράτους του άλλου Μέρους από όλα τα συνοριακά σημεία διέλευσης, τα οποία είναι ανοιχτά σε διεθνή επιβατική κίνηση.

Άρθρο 4

Η παρούσα Συμφωνία δεν θα αναιρεί την υποχρέωση των ατόμων που αναφέρονται στα άρθρα 1 και 2 της παρούσας Συμφωνίας, να σέβονται τους νόμους του Κράτους υποδοχής.

Άρθρο 5

Η παρούσα Συμφωνία δεν θα θίγει το δικαίωμα των αρμοδίων αρχών του Κράτους τους ενός ή του άλλου Μέρους να αρνούνται την είσοδο ή να

απαγορεύουν την παραμονή σε εκείνα τα άτομα τα οποία έχουν κηρυχθεί ανεπιθύμητα ή τα οποία παύουν να πληρούν τις εν ισχύ προϋποθέσεις εισόδου και διαμονής στην επικράτεια των κρατών τους.

Άρθρο 6

- (1) Τα Μέρη θα ανταλλάσσουν δείγματα των διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών τους διαβατηρίων μέσω της διπλωματικής οδού εντός τριάντα (30) ημερών μετά την λήψη της τελευταίας έγγραφης ενημέρωσης με την οποία το ένα Μέρος ενημερώνει το άλλο, μέσω της διπλωματικής οδού, σχετικά με την ολοκλήρωση της σχετικής εσωτερικής διαδικασίας σύμφωνα με το Άρθρο 10.
- (2) Σε περίπτωση τροποποίησης των διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών ή έκδοσης νέων διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών διαβατηρίων από ένα των Μερών, το Μέρος αυτό θα προβαίνει σε έγγραφη σχετική γνωστοποίηση προς το άλλο Μέρος, μέσω της διπλωματικής οδού, διαβιβάζοντας δείγματα αυτών των εγγράφων. Τα Μέρη θα πρέπει να εφαρμόζουν τα πρότυπα ηλεκτρονικής αναγνωσιμότητας των ταξιδιωτικών εγγράφων που συνιστώνται από το Διεθνή Οργανισμό Πολιτικής Αεροπορίας (ICAO).
- (3) Τα Μέρη θα γνωστοποιούν το ένα στο άλλο, χωρίς καθυστέρηση, οιοσδήποτε αλλαγές στην εθνική τους νομοθεσία αναφορικά με την έκδοση διπλωματικών, υπηρεσιακών ή ειδικών διαβατηρίων.
- (4) Σε περίπτωση απώλειας, κλοπής ή ακύρωσης διπλωματικού, υπηρεσιακού ή ειδικού διαβατηρίου, τα Μέρη θα πρέπει να ενημερώσουν το ένα το άλλο, χωρίς καθυστέρηση, μέσω της διπλωματικής οδού.

Άρθρο 7

- (1) Αμφότερα τα Μέρη δύνανται να αναστείλουν, είτε καθ' ολοκληρία είτε μερικώς, την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας για λόγους εθνικής ασφάλειας, δημόσιας τάξης ή δημόσιας υγείας.
- (2) Το έτερο Μέρος θα πρέπει να ενημερωθεί εγγράφως για την αναστολή της εφαρμογής αυτής της Συμφωνίας μέσω της διπλωματικής οδού, όχι αργότερα από 15 ημερολογιακές ημέρες προ της έναρξης ισχύος τέτοιου μέτρου.
- (3) Η αναστολή εφαρμογής αυτής της Συμφωνίας δεν θα πρέπει να επηρεάζει τα δικαιώματα των υπηκόων αμφοτέρων των Μερών που αναφέρονται στα Άρθρα 1 και 2 αυτής της Συμφωνίας οποίοι ήδη ευρίσκονται στην επικράτεια του Κράτους του άλλου Μέρους.
- (4) Το Μέρος που έχει αναστείλει την εφαρμογή της Συμφωνίας θα πρέπει να ενημερώσει το άλλο Μέρος εγγράφως μέσω της διπλωματικής οδού για την ανάκληση της εφαρμογής της Συμφωνίας, όχι αργότερα από εβδομήντα δύο (72) ώρες προ της θέσης σε ισχύ αυτού του μέτρου.

Άρθρο 8

Η παρούσα Συμφωνία μπορεί να τροποποιηθεί κατόπιν αμοιβαίας έγγραφης συγκατάθεσης των Μερών. Οποιοσδήποτε τροποποιήσεις θα τεθούν σε ισχύ σύμφωνα με τη διαδικασία που ορίζεται στο άρθρο 10 για την θέση σε ισχύ της Συμφωνίας.

Άρθρο 9

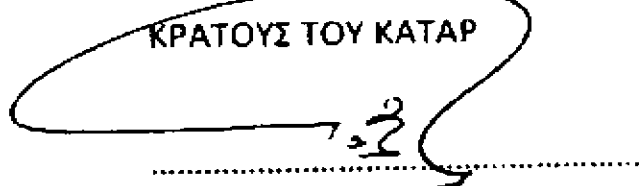
Οποιοσδήποτε διαφορές σχετικά με την ερμηνεία ή την εφαρμογή της παρούσας Συμφωνίας θα διευθετούνται μεταξύ των Μερών μέσω της διπλωματικής οδού.

Άρθρο 10

Η παρούσα Συμφωνία θα πρέπει να τεθεί σε ισχύ τριάντα (30) ημέρες μετά την ημερομηνία λήψης, μέσω της διπλωματικής οδού, της τελευταίας έγγραφης γνωστοποίησης, με την οποία το ένα Μέρος ενημερώνει το άλλο, για την ολοκλήρωση των σχετικών εσωτερικών διαδικασιών του. Η παρούσα Συμφωνία θα παραμείνει σε ισχύ μέχρι μέχρι να τερματισθεί από οποιοδήποτε από τα Μέρη, μετά από γραπτή προειδοποίηση τριών μηνών προς το άλλο Μέρος μέσω της διπλωματικής οδού.

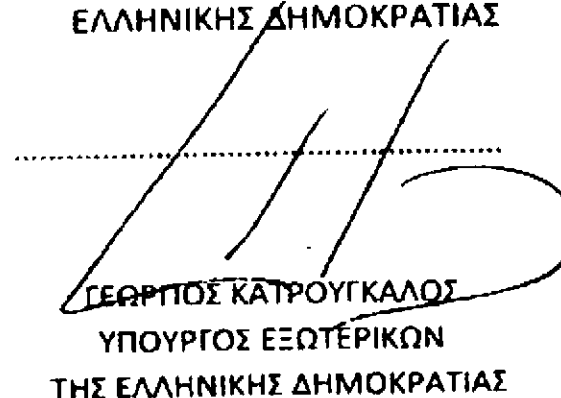
Στην Ντόχα, στις Μαΐου 2019, έγινε σε δύο πρωτότυπα, το καθένα στην Ελληνική, Αραβική και Αγγλική γλώσσα, όλα τα κείμενα θεωρούνται εξίσου αυθεντικά. Σε περίπτωση απόκλισης αναφορικά με την ερμηνεία, το αγγλικό κείμενο θα υπερισχύει .

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΟΥ
ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ



ΜΟΧΑΜΕΝΤ ΜΠΙΝ
ΑΠΝΤΟΥΛΡΑΧΜΑΝ ΑΛ-ΘΑΝΙ
ΑΝΤΙΠΡΟΕΔΡΟΣ ΤΗΣ ΚΥΒΕΡΝΗΣΕΩΣ
ΥΠΟΥΡΓΟΣ ΕΞΩΤΕΡΙΚΩΝ ΤΟΥ
ΚΡΑΤΟΥΣ ΤΟΥ ΚΑΤΑΡ

ΓΙΑ ΤΗΝ ΚΥΒΕΡΝΗΣΗ ΤΗΣ
ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ



ΓΕΩΡΓΙΟΣ ΚΑΤΡΟΥΓΚΑΛΟΣ
ΥΠΟΥΡΓΟΣ ΕΞΩΤΕΡΙΚΩΝ
ΤΗΣ ΕΛΛΗΝΙΚΗΣ ΔΗΜΟΚΡΑΤΙΑΣ